



الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس المعايير الدولية للتدقيق

الجواب الأول: (05 نقاط)

عند التطرق لموضوع تسيير الأخطار التي تكتنف مهمة التدقيق تتبادر لأذهاننا الأسئلة التالية:

1. ما هي الأخطار الثلاث التي قد تؤثر على نجاح مهمة تدقيق مالي؟

يكتنف مهمة التدقيق ثلاثة أنواع من الأخطار:

➤ الخطر الملازم (Le risque inhérent): يتعلق بخصائص ومميزات المحيط الداخلي للمنشأة

ومحيط نشاطها (حجم المنشأة، عدد العمال، شدة المنافسة وتطور قطاع النشاط).

➤ خطر الرقابة (Le risque du contrôle): يتعلق بقصور نظام الرقابة الداخلية وما يتولد عنه من

معلومات مالية ذات جودة منخفضة.

➤ خطر عدم التحديد (Le risque de non-détection): ويتعلق بقصور مصدره المدقق نفسه،

والذي يمكن أن يكون نتيجة ضعف تكوينه، قلة خبرته أو سوء اختياراته. (1.5 نقطة)

2. ما هو أهم نوع من الأخطار الثلاثة؟ ولماذا؟

يعتبر خطر عدم التحديد هو أهم الأخطار الثلاثة، نظرا لصعوبة اكتشافه. حيث يعتبر المدقق نظريا

شخص متمكن، ودوره الأساسي اكتشاف الاختلالات والثغرات عوض أن يكون هو مصدر لها. يمكن

التغلب على هذا الخطر من خلال توجه إدارة المنشأة للحلين التاليين:

➤ مقارنة النتائج المتوصل إليها من قبل المدقق الحالي مع تشخيص مدقق آخر؛

➤ مقارنة النتائج المتوصل إليها من قبل المدقق الحالي مع واقع السوق. (1.5 نقطة)

3. لماذا يهدف المدقق عادة إلى تحديد مواطن الأخطار التي تكتنف مهمة التدقيق و تقييم معنويتها؟

يهدف عادة المدقق إلى تحديد مصادر الأخطار ودرجة خطورتها بفرض التخطيط الجيد لمهمة التدقيق،

حيث يقوم بتمحيص الأخطار ذات الخطورة العالية من تلك ذات الخطورة المهملة، من أجل تخصيص

الوقت و الجهد و المال بدلالة أولويات وتيرة حدوث الخطر ودرجة معنويته. (2 نقطة)

الجواب الثاني: (05 نقاط)

عند التطرق لمراحل إنجاز مهمة تدقيق مالي تتبادر لأذهاننا الأسئلة التالية:

1. ما أهمية مرحلة تحرير تقرير التدقيق النهائي؟

تمثل آخر مرحلة من مراحل انجاز مهمة التدقيق، يقوم المدقق بجمع ما توصل إليه في المراحل الثلاث السابقة: التعرف على خصائص ومميزات المنشأة، تقييم رقابتها الداخلية، تسيير الأخطار وانجاز التفتيشات اللازمة... على إثر ذلك يكون المدقق قد جمع عناصر مقنعة (أدلة)، والتي سيستند عليها في تأسيس رأيه النهائي (أقر، أقرمع وجود تحفظات أو لا أقر) بجودة المعلومة المالية (القوائم المالية) للمنشأة. (1.5 نقطة)

2. هل تنجر عقوبات جزائية على المدقق حالة محتوى التقرير النهائي يتنافى مع الواقع؟ ولماذا؟ في الحالات العادية- وفي غياب التواطؤ، أعمال الغش و التدليس- لا تنجر عقوبات جزائية حالة محتوى تقرير المدقق يتنافى مع الواقع. لأن المدقق يقوم ببلورة مجرد رأي بدافع ما حول ما تم الاتفاق عليه في عقد التدقيق. (1.5 نقطة)

3. هل إدارة المنشأة ملزمة على الأخذ بمحتوى التقرير النهائي المعد من قبل المدقق؟ ولماذا؟ الإدارة غير ملزمة للأخذ بمحتوى تقرير المدقق حرفياً، على الرغم أنها الطرف الذي قرر التعاقد مع المدقق للحصول على تشخيص أو خبرة ما. لأن رأي المدقق في العادة يأخذ صبغة استشارية غير ملزمة سواء للإدارة أو مجلس الإدارة. (2 نقطة)

الجواب الثالث: (05 نقاط)

يتناول معيار المراجعة الدولية (ISA 700) "تقرير المدقق حول البيانات المالية في فقرته 09 العبارة التالية: "يجب أن يتضمن التقرير بياناً بأن إعداد البيانات المالية (القوائم المالية) هي من مسؤولية الإدارة، وتصريحاً بأن مسؤولية المدقق هي إبداء الرأي حول البيانات المالية بناء على أعمال التدقيق التي قام بها". في هذا الصدد:

1. هل تمثل البيانات المالية هدف أو وسيلة للمدقق الخارجي عند قيادة مهمته؟ (مع التحليل و التعليل) يسعى المدقق عادة - في إطار مهمة تدقيق مالي- إلى تقييم جودة المعلومة المالية (القوائم المالية)، إلا أن هذه القوائم المالية ما هي إلا وسيلة لأخذ نظرة واضحة حول نجاعة تسيير المنشأة، لأن القوائم المالية توفر صورة مختصرة حول ما قامت به المنشأة خلال دورة مالية، ما تم تحقيقه من نتائج، الوسائل المستخدمة لبلوغ الأهداف المسطرة، ومؤشرات مالية أخرى حول السيولة و سياسة التمويل. (1.5 نقطة)

2. ما هي حدود مسؤولية الإدارة في جودة انجاز البيانات المالية؟ للإدارة المسؤولية الأكبر في انجاز القوائم المالية بالجودة المقبولة. نظراً لأن قسم المحاسبة و المالية المسؤول عن انجاز هذه القوائم المالية هو جزء من تلك الإدارة، وهذه الأخيرة هي المسؤولة عن تعيين المحاسب الرئيسي و فريق المحاسبة. (1.5 نقطة)

3. ما هي حدود مسؤولية المدقق في جودة انجاز البيانات المالية؟

مسؤولية الإدارة في انجاز القوائم المالية بالجودة المطلوبة كبيرة، إلا أن هذا لا ينفي بأي حال من الأحوال مسؤولية المدقق في تشخيص القوائم المالية واكتشاف الأخطاء وأعمال الغش والتدليس. علماً أن تدخل المدقق الخارجي في المنشأة يكون بشكل ظرفي ونمط عمله جزئي وذلك باستخدام العينات... فلإدارة مسؤولية انجاز القوائم المالية بالجودة المطلوبة، وللمدقق مسؤولية المتابعة والرقابة على تحقيق هذا الهدف. (2 نقطة)

الجواب الرابع: (05 نقاط)

يتناول معيار المراجعة الدولية (ISA 610) "مراعاة عمل التدقيق الداخلي" في فقرته 05 العبارة التالية: "يتباين نطاق وأهداف التدقيق الداخلي بشكل واسع من منشأة إلى أخرى، ويعتمد ذلك على حجم وهياكل المنشأة ومتطلبات إدارتها...". في هذا الصدد:

1. ما هي الأهداف الرئيسية لوظيفة التدقيق الداخلي في المنشأة؟

يمكن تلخيص أهداف التدقيق الداخلي في النقاط الأربع التالية:

- مراجعة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية (نظام الضبط الداخلي):
- اختبار المعلومات المالية والتشغيلية؛
- مراجعة الجدوى الاقتصادية للعمليات التي تقوم بها المنشأة وكفاءتها وفعاليتها؛
- مراجعة الالتزام القوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى. (1.5 نقطة)

2. ما هي أوجه الاختلاف بين مهمة تدقيق خارجي ووظيفة تدقيق داخلي؟

- المدقق الداخلي موظف لدى المنشأة يغطي وظيفة، أما المدقق الخارجي فيعمل لحسابه الخاص وينفذ المهمة المسندة إليه وفق عقد موثق؛
- عمل المدقق الداخلي مستمر وشامل، أما نشاط المدقق الخارجي فهو ظرفي وجزئي؛
- يتحلّى المدقق الخارجي بالاستقلالية الكاملة عن المنشأة محل التدقيق، أما المدقق الداخلي فيعتبر جزء من الإدارة وغير مستقل استقلالية كاملة؛
- ينصب اهتمام المدقق الخارجي على قسم المحاسبة والمالية، أما المدقق الداخلي فيسهر على التنسيق بين كل المصالح المنشأة؛
- قد يلجئ المدقق الخارجي لتقارير المدقق الداخلي في انجاز مهامه، أما العكس غير صحيح. (1.5

نقطة)

3. هل المدقق الخارجي مجبر للجوء إلى عمل المدقق الداخلي؟ ولماذا؟

قد يلجئ المدقق الخارجي إلى طلب معلومات، استشارات وتقارير من المدقق الداخلي، وذلك بعد تقييم استقلالية هذا الأخير وشفافية التقارير المحررة من قبله. لأن المدقق الخارجي يتحمل منفرداً مسؤولية إبداء الرأي في تقريره النهائي. (2 نقطة)

أ.د نصرالدين عيساوي